الفهـــرس

الموضـــوع	ص
تقـــديم	٥
تقسـيم وتبويـب	٧
مقـــدمة	٩

البـاب الأول

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها فى التشريعات الجنائية

١ ـ عدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى تجيز لمأمور الضبط فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ١٣

٢ ـ عدم دستورية المادة الأولى من القانون ٧٠/٧٤ فى شأن وضع المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ٢٢

٣ ـ عدم دستورية ما تضمنته المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إلزام المتهم المكلف بالحضور للمحكمة مباشرة (جنحة مباشرة) بأن يقدم فى خلال الخمسة أيام التالية لإعلان تكليفه بالحضور بيان الأدلة على صحة القذف فى حق الموظف العام وإلا سقط حقه فى إقامة الدليل ٢٥

٤ ـ عدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إلزام المتهم بإرتكاب جريمة قذف بطريق النشر فى إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات بأن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر فى الخمسة أيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند للموظف العام وإلا سقط حقه فى إقامة الدليل المشار إليه ٤٠

٥ ـ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ١٩٨٦/٥١٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم ٥١

Scanned by CamScanner

الموضـــوع

الباب الثانى

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها فى قوانين الإيجارات

٦ ـ عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٣ مكرراً والمادة ٣ مكرراً (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادى ٦٩

٧ ـ عدم دستورية ما تضمنته المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من استمرار عقد إيجار المسكن (عند ترك المستأجر الأصلى له) لصالح أقاربه بالمصاهرة حتى الدرجة الثالثة الذين معه فى العين المؤجرة مدة سنة على الأقل سابقة على تركه العين أو مدة شغله لها أيتهما أقل ٧٥

الباب الثالث

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها

فى قوانين النقابات المهنية والنقابات العمالية

الفصل الأول

فى قوانين النقابات المهنية

أولاً : نقابة المحامين :

٨ ـ عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ٩٢

٩ ـ عدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثالثة من المادة ٨٢ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من الإعتداد بملاءة الموكل كأحد العناصر التى تدخل فى تقدير أتعاب محاميه وكذلك ما قررته من أنه لا تقل الأتعاب عن ٥٪ من قيمة ما حققه من فائدة لموكله ١٠٨

Scanned by CamScanner

الموضـــوع ص

ثانياً : نقـابة المهن العلمية :

١٠ ـ عدم دستورية الفقرة (د) من البند (٤) من المادة ٧٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية ١١٨

ثالثاً : نقـابة الفنون التطبيقية :

١١ ـ عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مصممى الفنون التطبيقية ١٣٣

الفصـــل الثانـــى

فى قانون نقابات العمال

١٢ ـ عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنته من عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية والعضوية العاملة فى نقابة مهنية بما يزيد على ٢٠٪ من مجموع عدد أعضاء هذا المجلس وبسقوط باقى نص الفقرة ١٤٥

البـــاب الرابع

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها فى قوانين الأحوال الشخصية

١٣ ـ عدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ١٦٣

١٤ ـ عدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ..... ١٦٦

البـــاب الخامس

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها

فى التشريعات التجارية والإقتصادية وقوانين الضرائب والرسوم .

١٥ ـ عدم دستورية المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الإستيراد ـ ١٧١

Scanned by CamScanner

الموضـــوع ص

١٦ ـ عدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ١٧٢

١٧ ـ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الإسلامى وبسقوط فقرتها الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ١٧٣

١٨ ـ عدم دستورية المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق ١٧٤

١٩ ـ عدم دستورية الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ١٨٢

٢٠ ـ عدم دستورية البند (أ) من قانون هيئات رعاية الشباب والرياضة فيما تضمنه من عدم جواز الحجز على أموال هذه الهيئات ١٩٢

٢١ ـ عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ١٩٥

٢٢ ـ عدم دستورية القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين بالخارج ١٩٦

٢٣ ـ عدم دستورية المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محميات طبيعية بمنطقة جبل علية بالبحر الأحمر ٢٠٢

الباب السادس

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها

في قوانين العاملين بالدولة وأعضاء الهيئات القضائية

٢٤ ـ عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والفقرة الأولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ..... ٢٠٧

Scanned by CamScanner

الموضـــوع ص

٢٥ ـ عدم دستورية البند السادس من المادة ٧٣ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ..... ٢١٠

٢٦ ـ عدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الخارجية ٢١٢

٢٧ ـ عدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ..... ٢١٣

٢٨ ـ عدم دستورية نص البند السادس من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تشكيل مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام. ٢١٨

٢٩ ـ عدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ..... ٢٣٢

٣٠ ـ عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بسريان قانون التأمين الإجتماعى علي العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الإنتاجية والشركات التى تساهم فيها ٢٣٣

الباب السابع

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها فى قوانين الزراعة والإصلاح الزراعى

٣١ ـ عدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ..... ٢٣٧

٣٢ ـ عدم دستورية المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ..... ٢٤٠

الباب الثامن

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها فى قوانين الحراسة والتأميم والطوارئ

٣٣ ـ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات ٢٤٥

٣٤ ـ عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات ٢٤٩

Scanned by CamScanner

الموضـــوع ص

٣٥ ـ عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات ٢٤٩

٣٦ ـ عدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات ٢٥١

٣٧ عدم دستورية الفقرة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات ٢٥١

٣٨ ـ عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ٢٥٥

٣٩ ـ عدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى ٢٥٨

٤٠ ـ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية أوضاع الحراسة ٢٦١

٤١ ـ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية أوضاع الحراسة ٢٦٢

الباب التاسع

النصوص المحكوم بعدم دستوريتها لأنها تشكل قيداً على حرية التقاضى (موانع التقاضى)

٤٢ ـ عدم دستورية المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة ٢٦٧

تم بحمد الله وتوفيقه

مكتبة ومطبعة الإشعاع
طباعة ونشر وتوزيع الكتب الجامعية

Scanned by CamScanner